



# الرصد العراقي

حصار أسبوعي لأحداث العراق المحلية والدولية

من بوليتيكال كيز

26 - 1 تشرين الثاني /نوفمبر





## ■ ملخص "المشهد العراقي":

شهد الملف العراقي عدداً من اللقاءات السياسية على المستوى المحلي والدولي، إضافة إلى التصريحات التي أدلى بها المسؤولون العراقيون، حيث أكد رئيس الجمهورية "عبد اللطيف رشيد"، الأحد 26 تشرين الثاني/ نوفمبر، لممثل الأمين العام للأمم المتحدة بالعراق "محمد الحسان" ضرورة إجراء الانتخابات ضمن ضوابط ومعايير تضمن نزاهتها وتعزز ثقة المواطن بالمؤسسات الدستورية، والتقى رئيس مجلس الوزراء "محمد شياع السوداني"، الاثنين 27 تشرين الأول/ أكتوبر، عدداً من شيوخ ووجهاء عشيرة السواعد في محافظة ميسان، مشيراً أن العشائر أعطت تضحيات كبيرة من أجل الدولة وأمنها واستقرارها، كما أكدت الحكومة العراقية، الاثنين 27 تشرين الأول/ أكتوبر، إلى تطلعها إلى تلبية الاستحقاق الدستوري في الانتخابات التشريعية القادمة وأنها ثقة بأن الشعب سيواصل العطاء، وسيمضي الى الأمام من أجل تعزيز الدولة.

وعلى صعيد آخر، جدد مجلس القضاء الأعلى، الأربعاء 29 تشرين الأول/ أكتوبر، دعوته للمرشحين للانتخابات إلى تجنب الإساءة إلى المرشحين المنافسين، ودعا القضاء إلى أن يبقى التنافس ضمن حدود القانون من خلال طرح البرامج الانتخابية للمرحلة القادمة، كما أشار رئيس الوزراء "محمد شياع السوداني"، الجمعة 31 تشرين الأول/ أكتوبر، أن برامج الحكومة وأهدافها كانت تتجه إلى معالجة احتياجات العراق في جميع الملفات الخدمية والمعيشية والأمنية والاقتصادية.

وعلى المستوى الاقتصادي، أعلنت وزارة الزراعة، الأحد 26 تشرين الأول/ أكتوبر، عن منع استيراد أكثر من 40 منتجاً زراعياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي، مؤكدة وجود مراقبة يومية لأسعار السلع الزراعية واستيراد فوري عند ارتفاعها، فيما أشارت إلى تصدير التمور إلى دول آسيا وأوروبا.

وعلى المستوى العسكري والأمني، كشف قائد عمليات بغداد الفريق ركن "وليد خليفة التميمي"، الثلاثاء 28 تشرين الأول/ أكتوبر، عن إعداد خطة أمنية متكاملة لتأمين سير العملية الانتخابية.

وعلى صعيد متصل، حث رئيس هيئة النزاهة، الجمعة 31 تشرين الأول/ أكتوبر، على تكثيف عمليات الضبط بالجرم المشهود ومحاسبة المبتزين والفاستدين.

أولاً: أبرز التطورات على الصعيد المحلي:

أ- تطورات الملف السياسي:

- أكد رئيس الجمهورية "عبد اللطيف رشيد"، الأحد 26 تشرين الثاني/ نوفمبر، لممثل الأمين العام للأمم المتحدة بالعراق "محمد الحسان" ضرورة إجراء الانتخابات ضمن ضوابط ومعايير تضمن





نزاهتها وتعزز ثقة المواطن بالمؤسسات الدستورية، كما أكد لوفد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: دعمنا كامل لجهودكم في تنظيم عملية انتخابية تتسم بالنزاهة والشفافية.

- التقى رئيس مجلس الوزراء "محمد شياع السوداني"، الاثنين 27 تشرين الأول/ أكتوبر، عدداً من شيوخ ووجهاء عشيرة السواعد في محافظة ميسان، مشيراً أن العشائر أعطت تضحيات كبيرة من أجل الدولة وأمنها واستقرارها، وسيادة القانون، وأن دور العشائر مهم في مختلف المراحل والمحطات التي شهدتها العراق، وأهمها تلبية نداء المرجعية الدينية العليا في فتوى الجهاد الكفائي، ولا يمكن السماح بالإساءة إلى سمعة العشائر، والأجهزة الأمنية تنفذ واجبها وفقاً للقانون، كما أكد "السوداني" أن الانتخابات محطة مفصلية مهمة في تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة والمشاركة الواسعة والواعية أمر مهم والمواطن اليوم يستطيع التمييز والاختيار.

- أكدت الحكومة العراقية، الاثنين 27 تشرين الأول/ أكتوبر، إلى تطلعها إلى تلبية الاستحقاق الدستوري في الانتخابات التشريعية القادمة وأنها ثقة بأن الشعب سيواصل العطاء، وسيمضي إلى الأمام من أجل تعزيز الدولة وتقوية النظام الديمقراطي، وصيانة القرار المستقل الحر لإرادة العراقيين جميعاً.

- جدد مجلس القضاء الأعلى، الأربعاء 29 تشرين الأول/ أكتوبر، دعوته للمرشحين للانتخابات إلى تجنب الإساءة إلى المرشحين المنافسين، ودعا القضاء إلى أن يبقى التنافس ضمن حدود القانون من خلال طرح البرامج الانتخابية للمرحلة القادمة وأنه سوف تتخذ الإجراءات القانونية بحق المرشحين المخالفين.

- أشار رئيس الوزراء "محمد شياع السوداني"، الجمعة 31 تشرين الأول/ أكتوبر، أن برامج الحكومة وأهدافها كانت تتجه إلى معالجة احتياجات العراق في جميع الملفات الخدمية والمعيشية والأمنية والاقتصادية وقد بدأت الحكومة العمل بجد واجتهاد طيلة ثلاث سنوات ضمن أولويات واضحة عملنا عليها ليلاً ونهاراً، وأهمها النهوض بواقع الخدمات للمواطنين، كما تحركت الحكومة بعدة مسارات للنهوض بالواقع الخدمي، من حيث إكمال المشاريع المتلكئة وإنشاء مشاريع جديدة، ومشاريع الجهد الخدمي في الأحياء الفقيرة.

- استقبل رئيس مجلس الوزراء "محمد شياع السوداني"، السبت 1 تشرين الثاني/ نوفمبر، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "محمد الحسان" وأكد أن الحكومة حريصة على تطوير العلاقات مع الأمم المتحدة مع إنهاء عمل بعثة يونامي في العراق، وأنها تعمل على إنجاز الانتخابات وتقديم الدعم للمفوضية لكي تكون نتائجها المعبر الحقيقي عن إرادة الشعب العراقي.

ب- تطورات الملف العسكري والأمني:





- حكمت محكمة جنايات النجف الأشرف، الأحد 26 تشرين الثاني/ نوفمبر، بالحبس الشديد بحق مدان أقدم على نشر فيديو يعلن فيه تشكيل ما يسمى جيش الحق بهدف استهداف العاملين في الدولة.
- كشف قائد عمليات بغداد الفريق ركن "**وليد خليفة التميمي**"، الثلاثاء 28 تشرين الأول/ أكتوبر، عن إعداد خطة أمنية متكاملة لتأمين سير العملية الانتخابي، وقال "التميمي" أنه انطلاقاً من المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق قيادة عمليات بغداد، تم إعداد خطة أمنية متكاملة لتأمين سير العملية الانتخابية المقبلة، وبما يضمن توفير أجواء مستقرة وأمنة للناخبين والمرشحين وجميع العاملين في المراكز الانتخابية.
- حث رئيس هيئة النزاهة، الجمعة 31 تشرين الأول/ أكتوبر، على تكثيف عمليات الضبط بالجرم المشهود ومحاسبة المبتزين والفاستدين، كما أحبطت الاستخبارات العسكرية عملية لتفريب المشتقات النفطية في نينوى.
- أعلنت خلية الإعلام الأمني، السبت 1 تشرين الثاني/ نوفمبر، تنفيذ ممارسة أمنية شاملة استعداداً لانتخابات مجلس النواب 2025، وقالت الخلية إنه بإشراف ومتابعة ميدانية مباشرة من قبل نائب قائد العمليات المشتركة ورئيس اللجنة الأمنية العليا لانتخابات مجلس النواب لعام 2025 الفريق أول الركن قيس المحمداوي ومتابعة رؤساء اللجان الرئيسية والفرعية، نفذت قيادة العمليات المشتركة في المقر المسيطر للجنة الأمنية العليا في مقر القيادة بالتشكيلات والوحدات الأمنية والعسكرية والساندة والوكالات الاستخبارية كافة، ممارسة أمنية واسعة في جميع محافظات العراق؛ بهدف اختبار الجاهزية لتأمين العملية الانتخابية المقبلة.

#### ت- تطورات الملف الاقتصادي:

- أعلنت وزارة الزراعة، الأحد 26 تشرين الأول/ أكتوبر، عن منع استيراد أكثر من 40 منتجاً زراعياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي، مؤكدة وجود مراقبة يومية لأسعار السلع الزراعية واستيراد فوري عند ارتفاعها، فيما أشارت إلى تصدير التمور إلى دول آسيا وأوروبا.
- أكدت الحكومة العراقية، الاثنين 27 تشرين الأول/ أكتوبر، استثمار النجاحات المتحققة في معظم مجالات وجوانب الإجراءات التنفيذية، من أجل تحقيق المزيد من المكاسب، وصناعة الفارق الذي يلتمسه المواطن، في الاقتصاد، والمستوى المعاشي، والخدمات العامة، وتطوير المؤشرات الرقمية الملموسة في تراجع نسب الفقر والبطالة، وأوضح أن الوزارة وبالتعاون مع الجهات الأمنية والرسمية، تمنع استيراد اللحوم وجميع منتجات الدواجن من أي بلد تظهر فيه هذه الإصابة، وعند





تأكيد منظمة الصحة الحيوانية العالمية خلو البلد من المرض، يتم رفع الحظر عنه، حفاظاً على صحة الإنسان والثروة الحيوانية".

– أكد المستشار المالي لرئيس الوزراء "مظهر محمد صالح"، الخميس 30 تشرين الأول/ أكتوبر، أن قرار مجلس الوزراء الأخير باعتماد وثيقة تأمين ضد التعثر في السداد بدلاً من الكفيل في القروض السكنية للموظفين يمثل تحولاً نوعياً في بنية الإقراض المصرفي باتجاه تعزيز الشمول المالي وتبسيط الإجراءات، وأن قرار مجلس الوزراء باعتماد وثيقة تأمين ضد التعثر في السداد بدلاً من الكفيل في القروض السكنية للموظفين الموطنة رواتبهم، يمثل تحولاً نوعياً في بنية الإقراض المصرفي باتجاه تعزيز الشمول المالي وتبسيط الإجراءات التي تناولها البرنامج الحكومي، وتعد جانباً مهماً في مسار الإصلاح الاقتصادي بشقيه المالي والمصرفي.

– أشار رئيس الوزراء "محمد شياع السوداني" الجمعة 31 تشرين الأول/ أكتوبر، أن الإنفاق ارتفع بشكل كبير في ظل عجز الموازنة التي صوت عليها مجلس النواب، وأن مقدار انفاق الدولة عام 2024 كان (150) تريليون دينار من أصل موازنة مقدارها 220 تريليون دينار، وأنها ورتنا (2582) مشروعاً متلكناً بعضها منذ 2005 بقيمة (131) تريليون دينار.

## ثانياً: أبرز التطورات على الصعيد الدولي:

### أ- كرواتيا:

– استقبل رئيس مجلس الوزراء "محمد شياع السوداني"، الأحد 26 تشرين الأول/ أكتوبر، وزير الخارجية الكرواتي "غوردان غريليتش رادمان"، مؤكداً أهمية تنمية العلاقات الثنائية الممتدة لسنوات طويلة وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري من خلال الفرص المتاحة في العراق، وأهمية تواجد الشركات الكرواتية في مختلف قطاعات العمل، وعلى ضرورة تشكيل مجلس مشترك لرجال الأعمال بهدف تنمية المشاريع للقطاع الخاص العراقي والكرواتي وتبادل وجهات النظر.

### ب- تركيا:

– بحث رئيس هيئة الحشد الشعبي "فالح الفياض"، الأحد 26 تشرين الأول/ أكتوبر، مع وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان" العلاقات بين العراق وتركيا، وسبل تعزيز التعاون والتنسيق المشترك، وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات بين العراق وتركيا، وسبل تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بما ينعكس إيجاباً على مصالح العراق حكومةً وشعباً.





### ت- فرنسا:

- أعلنت وزارة العدل، الاثنين 27 تشرين الأول/ أكتوبر، عن كسب دعوى قضائية في باريس بقيمة 49 مليون دولار لصالح الحكومة العراقية، وأعلنت وزارة العدل عن تحقيق إنجاز قانوني جديد على الصعيد الدولي، بعد نجاحها في كسب الدعوى القضائية المقامة أمام المحكمة القضائية في باريس من قبل شركة صقر الخليج، والتي طالبت بالتحكيم والحصول على مبلغ قدره (49) مليون دولار أمريكي من الحكومة العراقية.

### ث- الولايات المتحدة:

- أكد رئيس الوزراء "محمد شياع السوداني"، الثلاثاء 28 تشرين الأول/ أكتوبر، أهمية الشراكة والتعاون المثمر بين العراق والولايات المتحدة في مختلف المجالات، وأن الحكومة وضعت جدولاً زمنياً محدداً لتحقيق أهدافها في مجال الطاقة واستغلال الغاز، إذ تحقق الاكتفاء الذاتي من إنتاج البنزين عالي الاوكتان، والعمل مستمر لتحقيق الاكتفاء بإنتاج الغاز عبر المشاريع الحكومية وتحديد عام 2028 لتحقيق هذه النتيجة، مشيراً إلى أهمية التعاون مع شركات الطاقة الأميركية في مجال تطوير العمل وتدريب الملاكات العراقية، واستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية من أجل تطوير الحقول النفطية وإنتاج الطاقة الكهربائية.

### ج- الأردن:

- أكد رئيس الجمهورية "عبد اللطيف جمال رشيد"، الثلاثاء 28 تشرين الأول/ أكتوبر، خلال لقائه في عمان، ملك الأردن "عبد الله الثاني" حرص العراق على تعزيز العلاقات التاريخية والأخوية مع المملكة، وقال إن رئيس الجمهورية "عبد اللطيف جمال رشيد"، التقى في قصر بسمان في العاصمة الأردنية عمان، عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية وناقشا العلاقات الثنائية وسبل تطويرها، فضلاً عن مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة.

### ح- فلسطين:

- استقبل رئيس الجمهورية "عبد اللطيف رشيد"، الثلاثاء 28 تشرين الأول/ أكتوبر، الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" وأكد موقف العراق الثابت إزاء القضية الفلسطينية والدعم الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في إقامة دولته المستقلة، كما أعرب "عباس" عن تقديره العالي لمواقف العراق الراضخة في دعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

### خ- اليونان:





- أكد وزير الخارجية "فؤاد حسين"، الأربعاء 29 تشرين الأول/ أكتوبر، في مؤتمر مع نظيره اليوناني أن العراق يعمل على تنويع اقتصاده وأنه نحتاج إلى خبرة يونان في المجال السياحي، من جهته أكد وزير الخارجية اليوناني "جيورجوس جيرايتريس" التزام بلاده الثابت بالتعاون مع العراق.

ثالثاً: قراءة تحليلية لأبرز التطورات:

### 1. على الصعيد المحلي:

- من الواضح أن الأسبوع الأخير سجّل زخماً في المشهد السياسي لاسيما في الملفات الأمنية والتنموية، لكن التحديات في الخدمات العامة ووجود أزمات مؤسسية ولمسات الصدام تعكس طبيعة مرحلة تحوّل صعبة وحساسة وبالتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات، هناك تقديرات بأن الإنفاق الخاص بالحملات الانتخابية لعام 2025 قد بلغ ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة تريليونات دينار عراقي (~3 مليار دولار) تقريباً، ولأن هذا المستوى من الإنفاق يعكس قوة المال السياسي وتأثيره على المنافسة الانتخابية، ويطرح تساؤلات جدية حول شفافية المصادر والمصروفات، إن ضعف الثقة في أن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة، إذا لم يكن هناك رقابة حقيقية على التمويل. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من تهميش فئات البسطاء في المشهد السياسي، و قدرة الهيئات الرقابية والدستورية على فرض الشفافية والمساءلة. في حال فشل ذلك، فإن الإحساس بأن "المال يحسم النتيجة" سيزداد، مما قد ينعكس على المشاركة أو قبول النتائج، بالتالي مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية، سيُعدّ الإنفاق الهائل دليلاً مزدوجاً: على حيوية المشهد السياسي ولكنه أيضاً مصدر قلق حول نزاهة المنافسة.
- من جانب آخر، توصلت الحكومة الاتحادية في بغداد والسلطة الإقليمية في كردستان إلى اتفاق لاستئناف صادرات نפט الإقليم إلى تركيا بعد توقف لأكثر من عامين ، وهذا الاتفاق يُعد نقطة تحول في العلاقة بين مركز الدولة والإقليم، عبر إنهاء أحد أبرز الملفات المالية والخلافات حول حصة الإيرادات والطريق التصديري، و ليس فقط زيادة الإيرادات وتحسين الوضع المالي للإقليم، بل أيضاً تعزيز قدرة بغداد على فرض وحدة القرار النفطي، مما قد يقلص بعض التأثيرات الإقليمية أو الانفصال السياسي المحتمل، من المهم معرفة كيف ستُدار الإيرادات بين بغداد وإربيل، وهل سيستخدم الاتفاق كمقدمة لتسوية أكبر؟ وهل هناك ضمانات أمام العراق بأن الإقليم لن يعترض على التنفيذ أو لا يستمر في التصدير بشكل مستقل؟ لأن الاتفاق يُعد مكسباً لسلامة المالية العامة العراقية وتحسين صورة الاستقرار، لكنه أيضاً اختبار لجديّة التنفيذ والعدالة في توزيع العوائد، وهي مسألة ذات انعكاس على الاستقرار السياسي الداخلي.

### 2. على الصعيد الدولي:





- في خطوة هامة، توصلت الحكومة الاتحادية في بغداد والسلطة الإقليمية في كردستان إلى اتفاق لاستئناف صادرات نפט الإقليم إلى تركيا بعد توقف لأكثر من عامين، هذا الاتفاق يُعد نقطة تحول في العلاقة بين مركز الدولة والإقليم، عبر إنهاء أحد أبرز الملفات المالية والخلافات حول حصة الإيرادات والطريق التصديري، وليس فقط زيادة الإيرادات وتحسين الوضع المالي للإقليم، بل أيضاً تعزيز قدرة بغداد على فرض وحدة القرار النفطي، مما قد يقلص بعض التأثيرات الإقليمية أو الانفصال السياسي المحتمل، والذي يجب مراقبته هو كيف ستُدار الإيرادات بين بغداد وإربيل، وهل سيستخدم الاتفاق كمقدمة لتسوية أكبر؟ وهل هناك ضمانات أمام العراق بأن الإقليم لن يعترض على التنفيذ أو لا يستمر في التصدير بشكل مستقل؟ الاتفاق يُعد مكسباً لسلامة المالية العامة العراقية وتحسين صورة الاستقرار، لكنه أيضاً اختبار لجديّة التنفيذ والعدالة في توزيع العوائد، وهي مسألة ذات انعكاس على الاستقرار السياسي الداخلي.

